

Distr.
GENERAL

E/1994/96
30 June 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٤

نيويورك، ٢٧ حزيران/يونيه - ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤

البند ٥ (ج) من جدول الأعمال

المسائل الاجتماعية والانسانية ومسائل حقوق الإنسان: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

رسالة مؤرخة ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤ موجهة الى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

يشرفني أن أبلغكم بأن الجمعية العامة طلبت في قرارها ١٥٨/٤٨ ألف المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ من اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف القيام بجملة أمور من بينها تعبئة المساعدة والدعم الدوليين للشعب الفلسطيني خلال الفترة الانتقالية، وعلى سبيل المساهمة في المناقشة المتعلقة بكيفية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية، التي تمثل أمرا ضروريا لتحقيق سلم عادل ودائم، قررت اللجنة أن تدرج في برنامج عملها لعام ١٩٩٤ حلقة دراسية بشأن الاحتياجات التجارية والاستثمارية الفلسطينية، مع مراعاة الاقتراح المقدم من الجمعية العامة في القرار ٢١٣/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.

وعقدت حلقة الأمم المتحدة الدراسية بشأن الاحتياجات التجارية والاستثمارية الفلسطينية في مقر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في الفترة من ٢٠ الى ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٤، بمشاركة خبراء فلسطينيين واسرائيليين وغيرهم، وبلدان مانحة، ودول أخرى، ومنظمات حكومية دولية، ومنظمات غير حكومية، ناشطة في تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني والهيئات والوكالات المعنية في الأمم المتحدة.

ويشرفني أن أطلب من سعادتكم العمل على تعميم تقرير الحلقة الدراسية (انظر المرفق) بوصفه وثيقة من وثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في اطار البند ٥ (ج) من جدول أعمال الدورة الموضوعية للمجلس لعام ١٩٩٤.

(التوقيع) كيبا بيران سيسي

رئيس

اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

مرفق

تقرير حلقة الأمم المتحدة الدراسية المعنية بالاحتياجات
التجارية والاستثمارية الفلسطينية

(باريس، ٢٠ - ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
٤	مقدمة
٤	ألف - تنظيم الحلقة الدراسية ١-٢
٤	باء - المشتركون ٣-٩
٥	جيم - افتتاح الحلقة الدراسية ١٠-١١
٥	دال - جدول الأعمال ١٢-١٣

موجز المداوولات

٦	ألف - الجلسة الافتتاحية ١٤-١٧
٨	باء - الجلسة العامة - بناء اقتصاد فلسطيني - التحديات والاحتمالات ١٨-٣١
١٣	جيم - مناقشات المائدة المستديرة ٣٢-٥٥
١٣	المائدة المستديرة الأولى: إرساء أسس تنمية الاقتصاد الفلسطيني ٣٢-٣٩
١٦	المائدة المستديرة الثانية: الاستثمار من أجل التنمية ٤٠-٤٩
١٩	المائدة المستديرة الثالثة: التجارة من أجل التنمية ٥٠-٥٥
٢١	دال - الجلسة الختامية ٥٦-٥٧

مقدمة

ألف - تنظيم الحلقة الدراسية

١ - عقدت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف حلقة الأمم المتحدة الدراسية المعنية بالاحتياجات التجارية والاستثمارية الفلسطينية وفقا لولايتها بموجب قرار الجمعية العامة ١٥٨/٤٨ ألف وباء المؤرخين ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. ورأت الجمعية العامة أن اللجنة يمكن أن تقدم مساهمة قيمة وإيجابية في الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز التنفيذ الفعال لإعلان المبادئ المتعلقة بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت وطلبت إليها "أن تشدد بشكل خاص على الحاجة إلى تعبئة الدعم والمساعدة للشعب الفلسطيني" في برنامج عملها لعام ١٩٩٤. واقترحت الجمعية العامة عقد حلقة دراسية من هذا النوع في قرار مستقل بعنوان "تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني" (القرار ٢١٣/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣).

٢ - وعقدت حلقة الأمم المتحدة الدراسية المعنية بالاحتياجات التجارية والاستثمارية الفلسطينية في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٤ في مقر اليونسكو بباريس.

باء - المشتركون

٣ - كانت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ممثلة بوفد يضم سعادة السيد كيبا بيران سيسى (السنغال)، رئيس اللجنة؛ وسعادة السيد جوزيف كسار (مالطة)، مقرر اللجنة؛ والدكتور ناصر القدوة (فلسطين).

٤ - ووجهت دعوات للاشتراك في الحلقة الدراسية إلى الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية، ومؤسسات ووكالات منظومة الأمم المتحدة، والخبراء، والمنظمات غير الحكومية. وكانت الحكومات التالية ممثلة في الحلقة الدراسية: الاتحاد الروسي، الأردن، إسبانيا، استراليا، الإمارات العربية المتحدة، اندونيسيا، أوروغواي، أوكرانيا، آيسلندا، إيطاليا، البحرين، البرازيل، بنن، بولندا، تايلند، تركيا، تونس، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، السودان، السويد، سويسرا، غانا، فرنسا، فنلندا، فييت نام، قبرص، قطر، الكويت، كينيا، مالي، مالىزيا، مصر، المملكة العربية السعودية، النرويج، النمسا، هنغاريا، هولندا، اليونان.

٥ - واشتركت في الحلقة الدراسية مؤسسات ووكالات وهيئات منظومة الأمم المتحدة: منظمة العمل الدولية، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، والبنك الدولي. وتلي بيان، باسم برنامج الأغذية العالمي، في الجلسة العامة للاجتماع.

٦ - وكانت جامعة الدول العربية ممثلة في الحلقة الدراسية.

٧ - وشارك وفد فلسطين في أعمال الحلقة الدراسية.

٨ - وقدم بحوثا الخبراء التالية أسماؤهم الذين اشتركوا في الحلقة الدراسية بصفتهم الشخصية: السيد جورج عبد؛ والسيد تيسير عبد الجابر؛ والسيد هشام عورتاني؛ والسيد سمحا بهيري؛ والسيد حازم الببلاوي؛ والسيد ابراهيم الدقاق؛ والسيد ستيفن داي؛ والسيد كمال حسونة؛ والسيد حسام حجاوي؛ والسيدة ايرين جيلسن؛ والسيد باسم خوري؛ والسيد محمد س. القدوة؛ والسيد عرزا سادان؛ والسيدة هند سلمان؛ والسيد علاء الدين الشوا؛ والسيد أنطوان زحان. وقام كل من السيدة جيلسن والسيد عبد والسيد تيسير عبد الجابر برئاسة إحدى الموائد المستديرة الثلاث.

٩ - كما اشتركت في الحلقة الدراسية المنظمات غير الحكومية التالية: مجلس الارتقاء بالتفاهم البريطاني العربي؛ والرابطة الفلسطينية - الفرنسية الطبية؛ وغرفة التجارة الفرنسية - العربية؛ ومعهد السياسات الاجتماعية والاقتصادية؛ والهلل الأحمر الفلسطيني؛ والرابطة البرلمانية للتعاون الأوروبي العربي؛ والحزب الشيوعي الفرنسي؛ وجمعية الاستثمار للتنمية الدولية؛ ومنظمة الخدمة الدولية التابعة لرابطة الأمم المتحدة؛ وبيطريون بلا حدود.

جيم - افتتاح الحلقة الدراسية

١٠ - في الجلسة الافتتاحية، أدلى السيد عمر مصالحة مدير وحدة التنسيق للمساعدة المقدمة الى الشعب الفلسطيني ببيان باسم المدير العام لليونسكو. وتلا السيد حسن فودة، مدير مركز الأمم المتحدة للإعلام في باريس، بصفته ممثل الأمين العام، رسالة موجهة من الأمين العام. وأدلى ببيانات سعادة السيد كيبا بيران سيسي، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف؛ وممثلة فلسطين، السيدة ليلي شهيد، المندوبة العامة لفلسطين لدى فرنسا والمراقبة الدائمة لفلسطين لدى اليونسكو.

١١ - ورأس الحلقة الدراسية سعادة السيد كيبا بيران سيسي (السنغال). وتولى سعادة السيد جوزيف كسار (مالطة) مهام نائب الرئيس والمقرر.

دال - جدول الأعمال

١٢ - كان الغرض من الحلقة الدراسية هو تبادل الآراء ووجهات النظر فيما يتعلق بمجموعة كبيرة من المسائل المتصلة ببناء اقتصاد فلسطيني جديد، مع إيلاء اهتمام خاص للتجارة والاستثمار، على ضوء إعلان

المبادئ والاتفاقات اللاحقة التي وقعت لها إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية والحالة الجديدة على أرض الواقع.

١٣ - وفي الجلسات العامة وخلال مناقشات المائدة المستديرة، تطرق المشاركون الى المواضيع العامة التالية:

(أ) بناء اقتصاد فلسطيني - التحديات والاحتمالات؛

(ب) إرساء أسس تنمية الاقتصاد الفلسطيني؛

(ج) الاستثمار من أجل التنمية: الاحتياجات الفلسطينية وخيارات السياسة العامة؛

(د) التجارة من أجل التنمية: الاحتياجات الفلسطينية وخيارات السياسة العامة.

موجز المداوولات

ألف - الجلسة الافتتاحية

١٤ - رحب السيد عمر مصالحة، مدير وحدة التنسيق للمساعدة المقدمة الى الشعب الفلسطيني في أمانة اليونسكو، بالمشاركين، نيابة عن المدير العام لليونسكو، وقال إنه منذ عام ١٩٥٠، دأبت اليونسكو مع منظمات دولية وحكومات أخرى، على العمل بنشاط في الدفاع عن حقوق جميع اللاجئين، وحق الشعب الفلسطيني ككل، في الحصول على التعليم والحفاظ على تراثهم الثقافي وهويتهم. وقد شملت الأنشطة توفير التعليم والتدريب من خلال برنامج التعاون المشترك بين اليونسكو ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ودراسات عن الاحتياجات التعليمية للشعب الفلسطيني. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، دعا المؤتمر العام لليونسكو المدير العام الى أن يقوم، بالتشاور مع السلطات الفلسطينية المعنية، بوضع خطة عمل شاملة لتلبية الاحتياجات العاجلة للشعب الفلسطيني في إطار مجالات اختصاص اليونسكو. وتنفيذاً لذلك القرار، وقع رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ومدير عام اليونسكو على مذكرة تعاون بين اليونسكو ومنظمة التحرير الفلسطينية في غرناطة بإسبانيا، كما تم إنشاء لجنة مشتركة بين اليونسكو ومنظمة التحرير الفلسطينية لتخطيط ورصد تنفيذ الأنشطة المقترحة. وشملت خطة عمل، اتفق عليها الطرفان، عدداً من المشاريع العاجلة هي: إصلاح المدارس؛ وتخطيط المدارس؛ وإنشاء مركز فلسطيني لتطوير المناهج الدراسية؛ وإقامة آلية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "لنقل المعرفة عن طريق الرعايا المغتربين"، وإجراء دراسة جدوى لإنشاء متحف وطني فلسطيني؛ وحفظ المواقع والآثار التاريخية والثقافية في أريحا؛ وتعزيز السياحة الثقافية؛ وإنشاء مركز للحرف التقليدية في غزة؛ وتوفير الدعم لإنشاء هيئة التلفزيون الفلسطيني.

١٥ - وقال الأمين العام للأمم المتحدة، في الرسالة التي وجهها الى الحلقة الدراسية، إن منظومة الأمم المتحدة سعت منذ سنوات عديدة، ابتداءً من أواخر السبعينات، الى وضع برنامج للمساعدة يهدف الى تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني، بالتشاور والتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية. وفي عام ١٩٨٠ تم الشروع في الأنشطة التنفيذية في هذا الصدد. ورحب الأمين العام بالتوقيع على إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت. كما رحب بالاتفاق المتعلق بقطاع غزة ومنطقة أريحا. وأثنى على جميع الذين عملوا على تيسيره، ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الروسي بوصفهما مشاركين في رعاية عملية السلام، بالاضافة الى مصر والنرويج. وفي أوائل أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، أنشأ الأمين العام فرقة عمل رفيعة المستوى لتحديد الأنشطة الجديدة التي يمكن تنفيذها بسرعة بواسطة الأونروا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسيف، وهي برامج الأمم المتحدة الثلاثة العاملة حالياً في الأراضي المحتلة. وتم إتاحة تقرير فرقة العمل لمؤتمر دعم السلام في الشرق الأوسط المعقود في واشنطن العاصمة في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. ونظراً للطابع المعقد للحالة في المنطقة ولتعدد الجهات العاملة من خارج منظومة الأمم المتحدة والتي قد تقوم بدور خلال المرحلة الانتقالية، يعتقد الأمين العام أنه قد تلزم إقامة آلية بصورة عاجلة، لضمان التنسيق والتكثيف الفعالين للمساعدة الدولية المقدمة الى الفلسطينيين في الأرض المحتلة من أجل تلبية احتياجاتهم العاجلة والأطول أجلاً. وقرر الأمين العام تعيين سفير النرويج السيد رود تريي لارسن منسقاً خاصاً له في الأرض المحتلة ليكون جهة تنسيق لمجمل ما تقدمه الأمم المتحدة من مساعدة اقتصادية واجتماعية وغيرها الى الفلسطينيين في الأرض المحتلة. وسوف يقدم الإرشاد العام لبرامج ووكالات الأمم المتحدة وييسر التنسيق بينها من أجل ضمان اتباع نهج متكامل وموحد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وسوف يقوم بدعم تنفيذ إعلان المبادئ، على النحو المطلوب من الطرفين.

١٦ - وأكد رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على أهمية التوقيع على الاتفاقات بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وخاصة إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت والاتفاق المتعلق بقطاع غزة ومنطقة أريحا. وأشار أيضاً الى الاتفاقات الاقتصادية الثنائية الهامة التي وقعت عليها منظمة التحرير الفلسطينية مع اسرائيل والأردن ومصر. وخلال الأشهر العديدة الماضية، بدأت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة تتعاون بصورة وثيقة مع منظمة التحرير الفلسطينية بهدف وضع مجموعة واسعة من المشاريع استجابة للاحتياجات الحالية والمقبلة للشعب الفلسطيني. وفي أيار/مايو ١٩٩٤، تم التوقيع على اتفاق رسمي بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التحرير الفلسطينية. وأعرب الرئيس، باسم اللجنة، عن تقديره لجهود الأمين العام الرامية الى وضع نهج متكامل تتبعه الأمم المتحدة لتحقيق التنمية في قطاع غزة ومنطقة أريحا، ولتعيين منسقه الخاص في الأرض المحتلة ليكون جهة تنسيق لكل ما تقدمه الأمم المتحدة من مساعدة الى الفلسطينيين وليكفل التنسيق بين برامج ووكالات الأمم المتحدة. ونظراً للحالة الراهنة للاقتصاد الفلسطيني وظروف معيشة الفلسطينيين البائسة، ولاسيما في قطاع غزة، اكتسبت هذه المهمة طابعاً ملحاً بصورة خاصة. وبإمكان اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، بوصفها الهيئة التابعة للجمعية العامة التي تهتم

بقضية فلسطين، أن تقدم مساهمة قيّمة وإيجابية في مساعي الأمم المتحدة خلال المرحلة الانتقالية الصعبة. ويمثل ترويج عملية تقديم مساعدة مكثفة الى الشعب الفلسطيني مهمة ذات أولوية بالنسبة للجنة.

١٧ - وشددت السيدة ليلي شهيد، المندوبة الدائمة لفلسطين لدى فرنسا والمراقبة الدائمة لفلسطين لدى اليونسكو، في بيانها، على أهمية حلقة الأمم المتحدة الدراسية بشأن تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني المعقودة في عام ١٩٩٣. وأشارت الى أن منظمة التحرير الفلسطينية قدمت في تلك المناسبة "برنامج تنمية الاقتصاد الوطني الفلسطيني للسنوات من ١٩٩٤ الى ٢٠٠٠". وقالت إنه منذ ذلك الوقت تم التوصل الى اتفاق سياسي بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وانسحب الجيش الاسرائيلي من قطاع غزة ومنطقة أريحا، وتم بهدوء نقل السلطة من الادارة المدنية الاسرائيلية الى السلطة السياسية والشرطة الفلسطينية. وقالت إن المفاوضات بشأن الانسحاب من باقي الضفة الغربية على وشك أن تبدأ. وثمة تطورات أخرى شملت وزع ٣٠٠٠ شرطي فلسطيني، والإفراج عن حوالي ٥٠٠٠ سجين سياسي فلسطيني من السجون الاسرائيلية، وإنشاء مجلس اقتصادي فلسطيني للتنمية والتعمير، وإنشاء لجان انتخابية في بلديات الضفة الغربية وقطاع غزة، وفتح مصارف وشركات قابضة. وقد اضطلعت منظمة التحرير الفلسطينية بهذا الجهد بمساعدة البلدان المانحة. وأضافت أن الفلسطينيين بحاجة الى حلقات دراسية مماثلة لهذه الحلقة الدراسية من أجل الاطلاع على تجارب الآخرين والتعلم ووضع الاستراتيجيات. والفلسطينيون بحاجة الى شراكة حقيقية على المستويين الفكري والمالي.

باء - الجلسة العامة - بناء اقتصاد فلسطيني - التحديات والاحتمالات

١٨ - خصصت الجلسة العامة لبيانات البلدان المانحة وسائر الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

١٩ - قال ممثل اندونيسيا إن المجتمع الدولي يواجه مهمة تحويل قطاع غزة ومنطقة أريحا إلى منطقتي سلم ورخاء. ويجب لهذا الغرض أن يستفاد على نحو كامل من الثروة المتمثلة في المواهب الفلسطينية والزخم والإبداع الفلسطينيين. وقال إن مما له أهمية بالغة أن تجهز السلطة الفلسطينية بحيث تستطيع أن تستفيد إلى الحد الأمثل من الكفاءة التنفيذية وتتسلم دورها الجديد. ولدى الجهات المانحة الدولية وسائل تعزيز البيئة اللازمة لاجتذاب التجارة والاستثمارات، والتمكين من إيجاد فرص للعمالة. وقال إن الاحتياجات الأساسية، كالاستثمارات في الهياكل الأساسية، هي من بين الاحتياجات الفلسطينية العاجلة التي تتطلب على الفور موارد من الوكالات الانمائية الدولية. ويجب إنجاز العمل الأساسي من أجل الاستجابة إلى الاحتياجات الحالية لإدارة قطاع غزة ومنطقة أريحا. وقال إن حكومة اندونيسيا تتعهد بدفع ٥ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة على شكل مساعدة إلى الشعب الفلسطيني. وإن الحاجة الماسة تدعو إلى بذل مجهود دولي منسق ومرن وسريع الاستجابة. واختتم قائلاً إن تعيين الأمين العام منسق خاص ينسجم مع هذه الاحتياجات.

٢٠ - وقال ممثل اليونان إن بلده قدم معونة مالية كبيرة إلى الفلسطينيين في الأراضي المحتلة خلال فترة طويلة من الزمن. فخلال عام ١٩٩٣، بلغت المعونة الإنسانية ٥٢٦ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة، في حين قدمت إلى ٣٩ فلسطينيا منحة دراسية بمبلغ ١٣١ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة. كما قدمت معونة بمبلغ ١٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة إلى منظمة التحرير الفلسطينية لاستعمالها في تعمير الأراضي المتمتعة بالحكم الذاتي. وإن اليونان ما زالت على الدوام تحبذ الإسراع في عملية السلام ودعت الطرفين مرارا إلى التقيد بالجدول الزمني والمضي سريعا نحو تنفيذ الاتفاقات.

٢١ - وأكد ممثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أهمية التوقيع على إعلان المبادئ المتعلقة بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت وما تبعه من اتفاقات، لا سيما البروتوكول الخاص بالعلاقات الاقتصادية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. وقال إن هذه الاتفاقات هي بداية تحول في الأهداف الانمائية الفلسطينية. كذلك فإن الاتفاقات الاقتصادية الشائبة التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية مع الأردن ومصر تساعد على إعادة إدماج الاقتصاد الفلسطيني في نطاق التعاون الاقتصادي الإقليمي. وقال إن الاقتصاد الفلسطيني ظل يتميز بهيكل مشوه بالنسبة للنواتج، إذ تجلى فيه ضعف قاعدة الموارد المحلية وأثر الاحتلال المطول. وأدلى المتكلم بوصف تفصيلي للحالة في قطاعات المالية والاستثمار والتجارة، كما تكلم عن المساعدة التقنية المقدمة للتجارة الفلسطينية وما يتصل بها من قطاعات.

٢٢ - وقال ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إن مشروع البرنامج الإنمائي بشأن الإحصاءات الخاصة بالأراضي المحتلة يمضي قدما إلى الأمام. وقد أدى المنسق الخاص الذي عينه الأمين العام دورا هاما في تأسيس مكتب الإحصاءات. وأسهمت النرويج بمبلغ ٦٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لهذا المكتب وهي مستعدة أيضا لتمويل توسيع المكتب في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٧. وقال إن مدير البرنامج الجديد في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أكد أن العوامل الخارجية وعوامل الاقتصاد الكلي يجب تحويلها إلى عوامل إيجابية تعمل على التنمية البشرية المستدامة. وقال إنه منذ عام ١٩٨٠، كانت الموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المخصصة للصفة الغربية وقطاع غزة متواضعة جدا. غير أنه بالنسبة لعام ١٩٩٤ أضيفت إلى هذا المقدار المتواضع تعهدات قوية بالدفع يبلغ مجموعها ٣٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وقد خصصت هذه الأموال لدعم القدرات الإدارية والتقنية في القطاع العام، وكذلك لتأسيس إدارتي التعليم والعمل. وتشمل وجوه أخرى تشجيع التنمية الاقتصادية في القطاع الخاص في مجالات الصناعة والتجارة والزراعة، والسياحة، وتعزيز نقل التكنولوجيا عن طريق المغتربين.

٢٣ - وقال ممثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا إن منظمته هي الوحيدة في منظومة الأمم المتحدة التي تمتعت فلسطين فيها بعضوية كاملة. وقد أعيد تنظيم الفريق العامل المخصص المعني بالشعب الفلسطيني التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الذي أنشئ في عام ١٩٨٧، ليصبح فرقة عمل من أجل الشعب الفلسطيني تعمل بمثابة مركز تنسيق للمساعدة التي تقدمها اللجنة إلى الفلسطينيين. وقد اضطلعت أمانة اللجنة، على مر السنين، بعدد من الأنشطة في المجالات التالية: (أ) إعداد دراسات تحليلية ووثائق للمشاريع تتعلق بإنعاش الاقتصاد الفلسطيني؛ (ب) إجراء حلقات عمل تدريبية

وحلقات دراسية؛ (ج) دعوة الموظفين والخبراء الفلسطينيين إلى مختلف الاجتماعات التي تنظمها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. وقال إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا تتعاون، في الاضطلاع بأنشطتها، مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وخصوصا مع الوحدة الاقتصادية الخاصة (الشعب الفلسطيني) التابعة للأمم المتحدة، ومع برنامج الأمم المتحدة الانمائي. وقد بدأت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بإجراء مشاورات بشأن فرقة عمل مقترحة مشتركة بين الوكالات. وقدم المتكلم موجزا بالأنشطة المقترحة التي ستقوم بها اللجنة في فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥.

٢٤ - وفي بيان وجهه المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي الى الحلقة الدراسية، أوجز المدير أنشطة البرنامج التي تهدف الى توفير المعونة الغذائية للفلسطينيين. وركز البيان على البرنامج الحالي لتقديم المساعدة. وقال إن برنامج الأغذية العالمي يوفر الأغذية لـ ٢٨٠٠٠ أسرة (١٤٠ ٠٠٠ شخص) معظمها معوز في قطاع غزة لوحده. وقد قدرت المساعدة المقدمة بموجب هذا المشروع بحوالي ٢,٥ من ملايين دولارات الولايات المتحدة. وينظر برنامج الأغذية العالمي الآن في توفير دعم من المعونة الغذائية لمشروع تجريبي تابع لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي بشأن تحسين المرافق الصحية في مدينة غزة، انضم إليه اتحاد نقابات العمال، وستنضم إليه البلديات في نهاية المطاف. ويعتبر هذا المشروع "نقلا للدخل" مباشرا. ويدرك برنامج الأغذية العالمي أن انعدام الأمن الغذائي ليس مشكلة هيكلية أو مزمنة بين الفلسطينيين في الأجلين المتوسط والطويل. لذلك قد تكون المساعدة التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي مناسبة وذات أهمية في الفترة الانتقالية فقط.

٢٥ - وبيّن ممثل مصر أن المساعدة الدولية، سواء كانت ثنائية أو متعددة الأطراف أو إقليمية، ذات أهمية بالنسبة لإقامة اقتصاد فلسطيني قوي. وقال إن السلطة الفلسطينية يجب أن تلقى الدعم في جهودها المبذولة لوضع أسس اقتصاد متنام ومنتج. كما يمكن للتعاون الاقليمي أن يكون عاملا مسهما في ذلك. وقال إنه في ذلك السياق وقعت مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية اتفاقا بشأن التعاون الاقتصادي والتقني في مجالات التجارة والاستثمارات والصحة العامة والتعليم والهيكل الأساسية. وفيما يتعلق بالمشاريع المشتركة الخاصة بالهيكل الأساسية، أعطى الاتفاق تفضيلا خاصا للمشاريع ذات البعد الاقليمي. واتفق الطرفان على تشجيع الاتصالات بين رجال الأعمال المصريين والفلسطينيين. وقال إنه نظرا لأن السلم والأمن والتنمية الاقتصادية أمور مترابطة فإن من المستصوب الإسراع في دفع الموارد المالية التي سبق التعهد بها لتقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني.

٢٦ - أما ممثل البنك الدولي فقد قال في بيانه إن مشاركة منظمته في تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني بدأت في عام ١٩٩٢، عندما وجهت الى البنك الدولي دعوة من الفريق العامل للتنمية الاقتصادية، الذي أنشئ كجزء من المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن المسائل الاقليمية للشرق الأوسط، لإعداد دراسة بشأن آفاق التنمية الاقليمية في الشرق الأوسط. وفيما بعد، وسع البنك الدولي إسهامه فأوفد الى المنطقة، في أوائل عام ١٩٩٣، بعثة مؤلفة من خمسة أفرقة مع تأكيد على الزراعة، والموارد البشرية، والهيكل الأساسية، والاقتصاد الكلي، وتنمية القطاع الخاص. وكانت حصيلة هذه المبادرة، التي مولها الاتحاد الأوروبي

والسويد والولايات المتحدة الأمريكية، تقريراً بعنوان "تنمية الأراضي المحتلة: استثمار في السلام". وقد ركز التقرير على مسائل الاقتصاد الكلي والقضايا القطاعية التي تواجهها الأراضي المحتلة، فوضع استراتيجية لتحقيق المشاريع الانمائية في المنطقة. وعقب انعقاد مؤتمر دعم السلام في الشرق الأوسط، قامت بعثة مشتركة بين البنك الدولي والجهات المانحة بزيارة الأراضي المحتلة ووضعت برنامجاً لتقديم المساعدة الطارئة بمبلغ ١,٢ من بلايين دولارات الولايات المتحدة. وقد كان برنامج تقديم المساعدة الطارئة حافزاً على مجموعة واسعة من الأنشطة التخطيطية التي تبعت ذلك في الضفة الغربية وقطاع غزة. وكانت هناك مبادرتان أخريان من الجهات المانحة هما صندوق تقديم المساعدة التقنية الذي أنشأه البنك الدولي بقيمة ٣٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، وصندوق يوهان جورغن هولست للسلام. وقد أنشئ هذا الصندوق الأخير لدعم تكاليف البدء في الإدارة الفلسطينية الجديدة وتكاليف المرحلة الانتقالية. ووصف المتكلم أنشطة لجنة الاتصال المخصصة التي تم تشكيلها على إثر انعقاد مؤتمر دعم السلام في الشرق الأوسط. وقد عمل البنك الدولي بوصفه أمانة للجنة، وتم توفير موظفين من قبل البنك نفسه والاتحاد الأوروبي.

٢٧ - وكرر ممثل الأردن تأكيد موقف بلده المعهود منذ زمن طويل في دعم الشعب الفلسطيني. وقال إن الفلسطينيين يحتاجون إلى المساعدة في مجال التنمية الاقتصادية، وكذلك في جوانب المجهود البشري الأخرى. وقد أبرم الأردن عدداً من الاتفاقات الاقتصادية مع منظمة التحرير الفلسطينية، بما فيها اتفاقات تتناول الجمارك والتجارة والسياحة والخدمات المصرفية. وقال إن الحاجة تدعو إلى عمل الكثير في هذا الشأن، وذلك يتطلب جهوداً يبذلها الجميع. وأعرب عن الأمل في أن تؤدي الخبرة الفلسطينية في القطاعين العام والخاص، مضافاً إليها التنسيق الإقليمي والدولي، إلى تمكين الشعب الفلسطيني من تحقيق آماله.

٢٨ - أما ممثل اليونيسيف فقد أوجز في بيانه البرنامج الموصى به للأراضي المحتلة والذي يغطي الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥، على النحو الذي وافق عليه المجلس التنفيذي لليونيسيف. والبرنامج يهدف إلى تناول التبشير الرئيسية للتنمية الاقتصادية، وهي حماية الأطفال الفلسطينيين وتحقيق رفاههم ودعم السلطات الفلسطينية في تنمية مؤسسات وهيكل أساسية رئيسية للخدمة الاجتماعية فيما يتصل بالأطفال. ولخص المكونات الرئيسية الخمسة للبرنامج التي تتناول صحة الأم والطفل، والتعليم الابتدائي، وتنمية الطفولة المبكرة، والأنشطة المتعلقة بالشباب والمجتمعات المحلية، والصحة النفسية الاجتماعية. ويجري تطبيق الاستراتيجيات التالية لتنفيذ هذا البرنامج: (أ) تقييم الاحتياجات المجتمعية؛ (ب) تنمية الموارد البشرية؛ (ج) تقديم الدعم التقني لتنمية السياسات الاجتماعية؛ (د) تقديم مساعدة مادية متنوعة لمؤسسات الخدمة الاجتماعية؛ (هـ) وضع نظم لرصد حالة الأطفال وتقييمها.

٢٩ - وقال ممثل منظمة العمل الدولية في بيانه إنه عقب توقيع إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت، أجرت منظمة العمل الدولية ومنظمة التحرير الفلسطينية مشاورات بشأن الدور المستقبلي لمنظمة العمل الدولية في توفير مساعدة تقنية للأراضي الفلسطينية المحتلة. ونتيجة لذلك، ورد طلب، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، من قيادة منظمة التحرير الفلسطينية من أجل تنمية قطاع العمل والقطاع

الاجتماعي في الأراضي المحتلة. واستجابة لذلك، أوفدت الى المنطقة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ بعثة تابعة لمنظمة العمل الدولية تجمع بين عدة تخصصات لوضع إطار سياسي متسق في الميدان المذكور أعلاه. ونتيجة لهذه البعثة قدم تقرير بعنوان "برنامج عمل لمرحلة الانتقال في الأراضي المحتلة"، تضمن حوالي ٣٠ اقتراحا بمشاريع لمعالجة الاحتياجات الفلسطينية ذات الأولوية في الأجلين القريب (١٩٩٤) والمتوسط (١٩٩٥-١٩٩٤). وأوجز التقرير ثلاثة أهداف رئيسية: إيجاد فرص للعمالة، والتخفيف من حدة الفقر، وتعزيز الحماية الاجتماعية. ولتحقيق الأهداف المذكورة هذه، ينبغي اتخاذ الخطوات التالية: (أ) يجب تصميم إطار سياسي متسق لتنمية قطاع العمل والقطاع الاجتماعي؛ (ب) يجب وضع أساس لبناء المؤسسات؛ (ج) يجب أن تدار عملية التحول بطريقة متبصرة وفعالة من حيث التكلفة.

٣٠ - وقال ممثل صندوق النقد الدولي في بيانه إن برنامج الصندوق للضفة الغربية وقطاع غزة ركز على تقديم المساعدة التقنية لبناء المؤسسات في مجالات الميزانية والخزانة وإدارة الضرائب. ونتيجة لإيفاد أربع بعثات للمساعدة التقنية، تم وضع خطة تفصيلية لتحقيق تسلم السلطات الفلسطينية على نحو منظم لجميع المهام المالية في الضفة الغربية وقطاع غزة وفقا للجدول الزمني المتفق عليه بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. ونظرا للحاجة الماسة لتنمية اليد العاملة في المجال المالي، فإن تقديم الصندوق لمزيد من المساعدة التقنية، وهو ما يجري الاضطلاع به بالتعاون مع اللجنة الأوروبية، سيستتبع إجراء حلقات دراسية وحلقات عمل تدريبية مكثفة وسيشمل تعيين خبراء استشاريين في الميدان على الأمد الطويل لمساعدة السلطات المالية الفلسطينية في هذه المجالات. وهناك مجال آخر يقوم فيه الصندوق أيضا بتوفير المساعدة التقنية هو تنمية القدرة على جمع إحصاءات الاقتصاد الكلي وتنظيمها والاستفادة منها في مجالات الأسعار، والمالية الحكومية، والنقد، والخدمات المصرفية، وميزان المدفوعات. وقد نسق صندوق النقد الدولي أعماله مع أعمال البنك الدولي؛ وسيظل يرصد ما يستجد من احتياجات السلطات الفلسطينية من المساعدة التقنية كما سيسعى الى توفير هذه المساعدة وفقا لولايته وبالتعاون مع الجهات المانحة الثنائية والدولية الأخرى.

٣١ - وقال الممثل الدائم للجزائر لدى الأمم المتحدة ورئيس مجموعة ال ٧٧ في رسالته الى الحلقة الدراسية، إن المجتمع الدولي، إذ يهتم بالأثر الكبير للتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي في فرص تحقيق السلام، ملتزم بتعبئة الموارد المناسبة، لصالح الشعب الفلسطيني، سعيا الى التخفيف من حدة الفقر وسائر الشرور التي أحدثها الاحتلال والتخلف. وقال إن تعيين المنسق الخاص سيؤدي الى زيادة فعالية الأنشطة المتعددة الجوانب التي تقوم بها الأمم المتحدة بهدف مساعدة السلطة الفلسطينية في مجالات التخطيط، وبرامج الهياكل الأساسية ومشاريعها، والصحة، والتعليم، والتنمية، والبيئة. كما يبدو أن إدماج الاقتصاد الفلسطيني في سياقات الاقتصاد الاقليمي والعالمي يبشر بالخير. وقال إن الحلقة الدراسية قد أسهمت بالفعل على نحو مفيد في فتح مناقشة بشأن المسائل المتعلقة بالاحتياجات الفلسطينية في مجالي التجارة والاستثمار.

جيم - مناقشات المائدة المستديرة

المائدة المستديرة الأولى: إرساء أسس تنمية الاقتصاد الفلسطيني

٣٢ - ترأس المائدة المستديرة السيدة إيرين جيلسون التي أعدت أيضا موجزا للمناقشة.

٣٣ - في العرض الذي قدمه السيد هشام عورتاني، الاستاذ بجامعة النجاح، قال إنه فرضت على الضفة الغربية وقطاع غزة طائفة واسعة من القيود التنظيمية. ونجم عن ذلك أن البنية الأساسية الاقتصادية والزراعة والصناعة والسياحة والتجارة على المستوى المحلي خنقت جميعا على نحو يدعو للأسى. وأضاف أنه جرى العمل على إيجاد درجة عالية من الاعتماد على الاقتصاد الاسرائيلي خلال سنوات الاحتلال. ومع ذلك، فبرغم التشوهات التي نجمت، كان ثمة معدل عال نسبيا من النمو في مستويات المعيشة. إلا أن هذا المعدل لم يؤسس على قاعدة اقتصادية محلية بل اعتمد على التبعية للاقتصاد الاسرائيلي. وأشار إلى أن العمل في اسرائيل استوعب ما يصل الى ٤٥ في المائة من اليد العاملة الفلسطينية، وأن عددا كبيرا من الخبراء الفلسطينيين يعملون كذلك في اسرائيل. وفضلا عن ذلك، فإن إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي ترك اسرائيل متمتعة بسلطة النقض في قضايا الأمن والاقتصاد. وقد تم تشكيل لجنة تعاون اقتصادي اسرائيلية - فلسطينية تملك السلطة على الاقتصاد الفلسطيني. وفيما يتعلق بدور مجتمع المانحين، أكد الخبير أنه بالإضافة إلى الالتزامات المالية، فإن الفلسطينيين يحتاجون أيضا الى أشكال أخرى من العلاقة مع المجتمع الدولي. وبوسع البلدان المانحة أن تشجع على إبرام الاتفاقات التجارية وإنشاء المشاريع المشتركة وحقوق الامتياز المباشرة وعمليات التدريب ونقل التكنولوجيا. كذلك، بوسع الحكومة الاسرائيلية أن تخفف من قيود العمل والتجارة بدلا من دعوة الجماعة الأوروبية إلى تقديم المزيد من المنح.

٣٤ - ولاحظ السيد جورج عبد، المستشار لدى صندوق النقد الدولي، أنه بتأجيل الاستقلال السياسي الفلسطيني، تحول محور التركيز إلى الانجاز الاقتصادي. ووصف أنواع المؤسسات العامة التي ينبغي اقامتها بما يساعد على كفاءة جودة الأداء المالي والنمو، وموضحا أن هذه الأمور تشمل الهياكل القانونية والمالية والنقد والأعمال المصرفية والتعريفات والجمارك. وأكد على الحاجة إلى اتخاذ قرارات بشأن القضايا الأساسية المتعلقة ببناء المؤسسات في الجانب الفلسطيني وبالروابط المالية مع اسرائيل. وأشار إلى أن المؤسسة الفلسطينية الرئيسية حتى الآن هي المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار ولكنه كيان مؤقت سوف يندمج في إدارة مالية دائمة وشاملة في غضون سنوات قليلة. وبرغم ما اقترح من إنشاء مصرف تنمية فلسطيني، أشار السيد عبد إلى أن تلك ليست فكرة طيبة حيث أن القطاع الخاص أثبت قدرته على تعبئة الأموال اللازمة للاستثمار الطويل الأجل. وانتقل إلى وصف مشكلتين من شأنهما أن تخلفا أثرهما على بناء المؤسسات: حقيقة أن السلطة الفلسطينية لا بد أن تعمل على أساس ميزانية نقدية وعدم الاستعداد لهذه الالتزامات المهمة. وبالإضافة إلى إنشاء وتشغيل نظام مالي فعال وموثوق في الأراضي، ذكر السيد عبد ثلاثة أنشطة تدعو الحاجة الماسة إليها: '١' إعادة تنشيط وظائف الميزانية والخزانة وإدارة الضرائب في منطقتي غزة وأريحا للإبقاء على استمرارية الدخل؛ '٢' إنشاء سلطة نقدية فلسطينية للإشراف على النظام المصرفي و'٣' تشكيل أفرقة استشارية فلسطينية تتمتع بسلطة كبيرة ويكون قوامها رجال الأعمال والمهنيين من أجل إسداء المشورة إلى منظمة التحرير الفلسطينية حول مختلف القضايا الاقتصادية والفنية المتعلقة بالتعمير والتنمية. وفي الوقت المناسب ستدعو الحاجة إلى سلطة فلسطينية

للاستثمار لتكون بمثابة مؤسسة عامة تؤدي مهمة دار المقاصة وعنصر التيسير فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر. وبوسع هذه السلطة أن تعقد مؤتمرا رئيسيا لرجال الأعمال كل سنتين أو ثلاث سنوات وأن تشرك في تلك المؤتمرات الفلسطينيين في المنفى. وأكد على أهمية الإفادة من فلسطيني المنفى للمساعدة في بناء المؤسسات والاستثمار في النمو الاقتصادي في فلسطين.

٣٥ - وفي العرض الذي قدمه السيد كمال حسونة، وهو من رجال الأعمال بالقدس، وصف المشاكل التي أثّرت على الاقتصاد الفلسطيني منذ الاحتلال. وقال إن غياب مؤسسات فلسطينية للتنمية الاقتصادية في الأراضي المحتلة، نجم عنه أمور شتى من بينها تخلّف ملحوظ في الاقتصاد مما كشف عن كثير من أوجه الضعف التي تنتابه. وفيما يواجه الاقتصاد كثيرا من التحديات، فإن ثمة حاجة غالبية إلى إيجاد إطار قانوني فلسطيني للنشاط الاقتصادي وخاصة غداة التوصل إلى الاتفاقات الموقعة أخيرا. ثم أوضح الأهمية العاجلة والخاصة لإنشاء مؤسسات فلسطينية للتنمية الاقتصادية قائلا إن الفلسطينيين يحتاجون في الوقت الحاضر إلى مركز للتدريب لإعداد الخبراء في ميادين الاقتصاد، والإدارة، والمالية، والتسويق ومراقبة النوعية والانتاج والصيانة. ومن المؤسسات الأخرى التي ينبغي إنشاؤها معهد فلسطيني للتكنولوجيا ومعهد لبحوث الطاقة، ومركز لرجال الأعمال، ومصرف بيانات شامل لفلسطين، ومركز لمراقبة النوعية، ورابطة لحماية البيئة، ومركز للنهوض بالمرأة ومعهد للأعمال المصرفية أو المالية.

٣٦ - وقام السيد انطوان زحلان، وهو عضو في المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار، باستعراض الحاجة إلى إعادة تأهيل الهياكل الأساسية الفلسطينية المادية والمؤسسية والتنظيمية. وسرد احتياجات الهياكل الأساسية الفلسطينية على النحو الوارد استعراضه في "برنامج تنمية الاقتصاد الوطني الفلسطيني للسنوات ١٩٩٤ - ٢٠٠٠" الذي أعدته منظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٩٣ والتقارير المعنون "برنامج المساعدة العاجلة للأراضي المحتلة" الذي أعده البنك الدولي. وقال إن الفلسطينيين سيتعين عليهم إنشاء المؤسسات والمنظمات الملائمة كيما تعكس النظام العالمي في التجارة فيما بعد جولة أوروغواي، مما لا بد وأن يخلق أثره المباشر على مستقبل البيئة التجارية الفلسطينية. وبينما لا يزال كثير من المؤسسات الفلسطينية في المراحل المبكرة من عمرها، فضلا عن افتقارها إلى ملاك الموظفين بل وإلى الخبرة في معظم الأحيان، فإن الورقة اقترحت التدابير التالية التي يمكن من خلالها التوصل إلى تعبئة الموارد الفلسطينية: (أ) إنشاء هيئة رقابة فلسطينية مستقلة تقوم برصد أداء المنظمات الرسمية والخاصة من أجل تحديد الاختناقات والتوصية بالحلول؛ (ب) الإفادة من الخبرات المتوافرة في كل أنحاء العالم؛ (ج) التعجيل بإنشاء المعهد الإحصائي؛ (د) العمل بمساعدة من المجتمع الدولي على الإسراع بعملية إنشاء نظام قانوني ووضع مدونات ومعايير قانونية وإقامة مختبرات لإجراء التجارب ودوائر للبحوث والمعلومات وما إلى ذلك؛ (هـ) تحسين إنتاجية العمل من خلال التدريب والنهوض بالإدارة (و) العمل بمساعدة من المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار على إنشاء مؤسسة أو أكثر تتولى تشجيع تخطيط الهياكل الأساسية على صعيدي المدن والقرى ثم (ز) إنشاء آلية فعالة لتحديد مواقع القوة البشرية المهنية الفلسطينية في المنفى والعمل على تعبئتها.

٣٧ - أما السيد تيسير عبد الجابر مدير مركز الاستشارات العربية في عمان فقد تطرق الى مستقبل العلاقات الاقتصادية الأردنية - الفلسطينية على ضوء الاتفاقات التي توصل اليها الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية مع اسرائيل في سياق عملية السلام. وقال إنه منذ توقيع إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي، في واشنطن العاصمة يوم ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، تم التوصل الى اتفاقات ثنائية أخرى بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن واسرائيل كان من شأنها فتح الأبواب للمزيد من التعاون الاقتصادي الفعال بين الجانبين الأردني والفلسطيني. ورسم الخبير خلفية تاريخية لهذه الاتفاقات في ضوء ما يمكن أن ينجم عنها من آثار بالنسبة للتعاون الاقتصادي الأردني - الفلسطيني. وركز على مستقبل العلاقات الاقتصادية بين الجانبين خلال سنوات الفترة الانتقالية الخمس مع تركيز خاص على التجارة والأعمال المصرفية والمالية والاستثمار والسياحة والعمل وتدفق السكان.

٣٨ - وفي الورقة التي بعث بها الى أمانة الندوة السيد فريتز فروليتش، ممثل جمعية العلاقات النمساوية - العربية في القدس ومنسق شبكة المنظمات غير الحكومية الأوروبية في الأراضي المحتلة، قال إن الصيغة الواجب طرحها ينبغي أن تهدف الى تحقيق النمو المستدام مع الحفاظ على التوازن بين القطاع الاقتصادي والعدل الاجتماعي وحماية البيئة. كذلك إذا أريد تحقيق تخطيط وطني فعال من أجل التنمية المستدامة، فمن اللازم التغلب على عنصر غياب الثقة بين الطرفين الذي كان من شأنه تقييد وتشويه تدفق المعلومات بين الأطراف المعنية وأدى الى عدم الاتصال بينها. وأوضح أن الأولوية الأساسية والمبدئية بالنسبة للتنمية المستدامة ينبغي أن تتمثل في عملية متجددة من تقاسم المعلومات وقال إن السلطة الفلسطينية ينبغي أن تصبح هي الجهة الطبيعية التي تطلب منها المعلومات المتعلقة بالأراضي المحتلة. وطرحت الورقة المبادئ التالية التي يمكن تطبيقها لصالح التنمية الفلسطينية المستدامة: (أ) أن تصبح الهيئات العامة الفلسطينية ذات الصلة بمثابة نقاط الاتصال مع إمدادها بالقدرات المالية والتقنية والسياسية التي تلزمها للنهوض بمهمتها؛ (ب) أن يجري إنشاء فريق إنمائي فلسطيني يتألف من ممثلين فلسطينيين بالإضافة الى ممثلين عن حكومات أجنبية وممثلين على المستوى الحكومي الدولي؛ (ج) أن تقام شبكة معلومات الكترونية عن التنمية في الأراضي المحتلة (د) أن يتم اتخاذ خطوات عملية لكفالة المزيد من الاستقرار السياسي الإقليمي (هـ) أن تكفل منع اسرائيل من مواصلة سياستها الحالية المتمثلة في الإدعاء بأنها قد انسحبت وأنها تملك حق اتخاذ القرار بشأن التدابير المتصلة بالأراضي المحتلة ثم (و) أن تتوافر درجة أكبر من تنسيق جهود المساعدة المقدمة للفلسطينيين بين صفوف مجتمع المانحين.

٣٩ - وكانت المناقشة قد بدأت بسؤال متصل بالإطار القانوني لفلسطين وقد ذكر أن الحاجة تدعو الى وجود قانون أساسي للميزانية وأن القوانين الضريبية مثلا مكتوبة بالعبرية وأن الملامح الأساسية لتلك القوانين هي الآن قيد الترجمة. ونوقشت مزايا الخطط الاقتصادية الشاملة في الأجل القصير في مقابل نظيرتها في الأجل الطويل وأشار أحد المتكلمين الى أنه في ضوء غياب المؤسسات الاقتصادية والمالية الفلسطينية الى حد كبير وعدم توفر البيانات والمعلومات (بما في ذلك البيانات الأساسية المتاحة من اسرائيل والمانحين) لا يمكن العمل فوراً على إعداد خطة شاملة. وأثيرت خلال المناقشة مسألة استثمار القطاع الخاص مقابل استثمار القطاع العام فيما لاحظ كثير من المتكلمين وجود احتياجات في الأجل

القريب فضلا عن تذبذب الحالة السائدة. ولاحظ أحد المشاركين أيضا ان قطاع الإسكان غائب من تقرير المساعدة الطارئة الصادر مؤخرا عن البنك الدولي، فيما أشار آخر الى ضرورة توظيف استثمارات خاصة الى حد كبير في الهياكل الأساسية المادية موضحا أن ليس هناك نقص في رأس المال الخاص من أجل الاستثمار في فلسطين. وأشار الى ضرورة أن يكون لفلسطين مركز المراقب على الأقل في الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة (غات) نظرا للمزايا الإيجابية التي عادت على اسرائيل ومصر من عضوية الغات، وأن على فلسطين أن تتحرك بسرعة من أجل صياغة الاتفاقات التجارية وتوقيعها. وتطرق أحد المتكلمين خلال المناقشة الى تعداد مزايا المشاريع المشتركة مع الشركات الاسرائيلية. وثار مناقشة حول ما اذا كان الفلسطينيون يمتلكون السلطة بموجب أحكام اتفاق القاهرة، لإلغاء الأوامر العسكرية الاسرائيلية. فذكر المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة انه فيما تستطيع السلطة الفلسطينية اتخاذ اجراءات في هذا الشأن، إلا أنه بوسع حكومة اسرائيل أن تعترض فقط على قوانين محددة تتناقض مع إعلان المبادئ. وأوضح أيضا أن القوانين العسكرية مشكوك في صحتها على كل حال في إطار احكام اتفاقية جنيف الرابعة.

المائدة المستديرة الثانية الاستثمار من أجل التنمية:

الاحتياجات الفلسطينية وخيارات السياسة العامة

٤٠ - أدار السيد جورج عبد، اجتماع المائدة المستديرة وأعد أيضا موجزا للمناقشة.

٤١ - وأكد السيد ابراهيم الدقاق، عضو المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية و التعمير، في ورقته، أن تنمية الهياكل الأساسية المناسبة هي مقدمة للتنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عموما. وحتى يتحقق هدف بناء مثل هذه الهياكل، فإن من المهم بالنسبة للقيادة الفلسطينية أن تحدد أهدافها الآنية وطويلة الأجل وأن توجه المساعدة الواردة نحو الفلسطينيين وتستفيد منها على النحو الأمثل. ومن الناحية الأخرى، ينبغي على المانحين فرادى ومؤسسات ووكالات منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن نظيراتها في الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي، زيادة التنسيق الى أقصى حد بينها والاستجابة لأهداف التنمية الفلسطينية كما حددتها القيادة الفلسطينية.

٤٢ - وحددت السيدة إ. جيلسن، رئيسة شركة (Policy Research Inc.)، في بيشيدا بولاية ميريلاند، إطارا لدمج تنمية الموارد البشرية في البرنامج العام للضفة الغربية وقطاع غزة. وأكدت الورقة على أهمية تحديد الأهداف فيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية لتشمل التحسين العام للقدرة الادارية والتقنية للمؤسسات الفلسطينية العامة والخاصة وتقديم تدريب نوعي للأفراد على وظائف ومهارات معينة. وفيما يتعلق بالاستراتيجيات المطلوبة لتلبية احتياجات تنمية الموارد البشرية، أكدت الورقة على أهمية تحسين نظم التعليم والتدريب بوجه عام، وتيسير تفاعل الروابط في الوقت ذاته بين التعليم/التدريب والقطاع المنتج. وفيما يتعلق بالبرنامج الفلسطيني، قد تكون هناك حاجة لإعطاء اهتمام خاص للإثراء المتبادل للمعرفة والمهارات بين القطاعين العام والخاص. وقد تكون هناك حاجة أيضا الى تركيز أولويات محددة على المجالات التي لم تتم تنميتها نتيجة للاحتلال الاسرائيلي. ويمكن أن تشمل هذه الأولويات تفاعلا أكثر فائدة بين القطاعين العام والخاص وايضا اهتماما خاصا بدور المرأة وتقوية مشاركة الجمهور في اتخاذ القرار

وترشيد العلاقات الحكومية الدولية. وقد عانى التعليم والتدريب من شح الأموال الشديد في الضفة الغربية وقطاع غزة. وإذا أمكن استخلاص بعض الدروس من تجربة البلدان الناجحة، فلا بد من توجيه موارد ضخمة للغاية لتنمية الموارد البشرية في الضفة الغربية وقطاع غزة في الفترة القادمة.

٤٣ - وتحدثت السيدة هند سلمان، الاستاذ المشارك بجامعة بيت لحم، عن الاستثمار في رأس المال البشري مع التركيز بصفة خاصة على المرأة الفلسطينية. وتناول عرضها مشاكل الأمية، وانعدام التدريب، واكتساب المهارات والعمالة، والحاجة الى خلق فرص عمل، فضلا عن الحاجة الى تحسين مشاركة الفلسطينيين في المجال الاقتصادي بوجه عام. وهناك أيضا حاجة عاجلة الى دعم أنشطة الأعمال التجارية عامة والأنشطة التجارية التي تديرها المرأة على وجه الخصوص، نظرا لأن الدخل يشكل أحد العوامل الحاسمة في تمكين المرأة. وأكدت السيدة هند سلمان على أهمية العنصر البشري في التنمية الاقتصادية والتي يمكن أن تضيد من المشاركة النشطة للمرأة. وحتى يتسنى إقامة مشاريع تجارية قابلة للاستمرار ومستقلة تملكها المرأة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ينبغي أن تتاح للمرأة فرصة أكبر لدخول مجال الأعمال الذي يتسم بعزلة نسبية. وأكدت السيدة هند سلمان أيضا على الحاجة الى إقامة إطار مؤسسي يوفر الدعم لأصحاب المشاريع التجارية من النساء.

٤٤ - وقدم السيد باسم خوري، وهو صاحب شركة للمستحضرات الصيدلانية في الضفة الغربية، عرضا عن تشجيع الاستثمار المحلي في أعقاب التوقيع على اتفاق قطاع غزة ومنطقة أريحا. وهناك حاجة للمعونة والاستثمارات الجديدة، المحلية والأجنبية منها، لكي يتسنى إنعاش الاقتصاد الفلسطيني الذي عانى من عدم استقرار البيئة السياسية. وسيلعب القطاع الخاص الفلسطيني دورا رئيسيا في تحقيق هذا الهدف. وفي الوقت الحاضر، فإن تحقيق تحول اقتصادي يعتمد، بشكل يكاد يكون كاملا، على أداء القطاع الخاص. إن تغيير التصورات الراهنة فيما يتعلق بالمخاطر المحتملة هو مفتاح استدامة الاستثمار الخاص في الضفة الغربية. وحيث أن الاستثمار ينظر اليه في المنطقة على أنه ينطوي على مخاطرة جسيمة، تم اقتراح الخطوات التالية لتحقيق هذا الهدف: (أ) إعادة تعريف مفهوم "الاعتبارات الأمنية"، (ب) إصلاح الأنشطة الحكومية والتنظيمية؛ (ج) إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية وتدويلها؛ (د) إدخال أموال مخصصة للاستثمار؛ (هـ) إصلاح السياسات المتعلقة بتقسيم المناطق واستعمال الأراضي؛ (و) إقامة هيكل أساسية مناسبة. وبعد أن حلت الورقة الأحكام ذات الصلة في الاتفاقات الاسرائيلية - الفلسطينية التي وقعت مؤخرا، أوردت حججا مفادها أن الأدوات المطلوبة لتشجيع الاستثمار المحلي ليست في أيدي الفلسطينيين بشكل كامل. ونظرا للقيود القائمة، ليس من الواضح بعد اذا كان من الممكن إحراز تقدم في هذا الصدد.

٤٥ - ولخص السيد حسام حجاوي، عضو غرفة تجارة نابلس، في مناقشته لدور الغرف التجارية والصناعية الفلسطينية، الأهداف والأنشطة الرئيسية لهذه الغرف. وركزت الورقة على دور هذه المؤسسات في تشجيع الاستثمار المحلي في ظل الوضع السياسي الجديد. ويمكن للفرق التجارية والصناعية الفلسطينية أن تساهم في التنمية الاقتصادية بالطرق الآتية: (أ) الالتقاء بالشركاء الأجانب بغية فتح أسواق جديدة للمنتجات الفلسطينية؛ (ب) تيسير مشاركة المؤسسات التجارية الفلسطينية في المعارض الدولية؛ (ج) توفير

الأموال لاستيراد الآلات والمعدات الأخرى؛ (د) التعاون مع مؤسسات التعليم العالي والبحوث المحلية؛ (هـ) الأخذ بمبادرة غرفة تجارة نابلس في إنشاء مدن صناعية؛ (و) إنشاء معهد للتدريب المهني والإداري شبيه بمعهد "WIFI" النمساوي (ز) تشجيع إنشاء معهد فلسطيني للمواصفات والتوحيد القياسي والقيام بدور فيه؛ (ح) المساهمة في صوغ تشريع لتشجيع الاستثمار؛ (ط) رصد وجمع البيانات عن القطاعين الصناعي والتجاري؛ (ي) تنظيم حلقات دراسية والمشاركة في الأحداث المحلية والعالمية؛ (ك) توفير معلومات للمستثمرين الأجانب عن مناخ الاستثمار في المنطقة؛ و (ل) التعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

٤٦ - وتطرق السيد ستيفن داي - عضو مجلس الارتقاء بالتفاهم البريطاني - العربي ورئيس لجنة التنسيق الأوروبية للمنظمات غير الحكومية المعنية بقضية فلسطين - الى مناقشة الأوضاع التي تجري في ظلها حاليا تنمية الاقتصاد الفلسطيني فضلا عن العوامل التي أثرت على تلك العملية. وقد صدر برنامج تنمية الاقتصاد الوطني الفلسطيني للسنوات ١٩٩٤ - ٢٠٠٠ - والذي أعلن في تونس في تموز/يوليه ١٩٩٣ - إطارا للتخطيط الاقتصادي الفلسطيني. ويجري العمل حاليا في مرحلته الأولى. ووصف المتحدث دور ومكان المنظمات غير الحكومية في عملية تنمية الاقتصاد الفلسطيني. وللاتحاد الأوروبي دور هام فيما يتعلق باقتصادات منطقة البحر الأبيض المتوسط وسياساتها المعاد توجيهها والتي تنير الطريق لفلسطين. وبالنسبة للفلسطينيين، ينبغي أن تصبح الحاجة الى ترسيخ سيادة القانون وإقامة نظام للمحاكم واحدا من الأهداف ذات الأولوية. وناقش المتحدث أيضا آفاق استثمارات الحكومات الأجنبية في الاقتصاد الفلسطيني من شأنها المنطقي. وقال المتحدث إنه نظرا لعدم وجود شيء اسمه استقلال اقتصادي اليوم، فإن الحكم الوارد في برنامج تنمية فلسطين بشأن التعاون مع الأردن، والاتفاق الذي أعقب ذلك مع إسرائيل، يكتسب أهمية بالنسبة للفلسطينيين وسوف تتحقق التنمية الفلسطينية في إطار التعاون مع الجيران المباشرين للفلسطينيين، وذلك بتقاسم المصالح والعملات والأسواق.

٤٧ - وتحدث السيد سيمحا باهيري، الذي يعمل في المركز الاسرائيلي الفلسطيني للبحوث والمعلومات، عن التعاون الاقتصادي والاستثمار والمشاريع الصناعية المشتركة فركز على المجالات المحتملة للتعاون الاسرائيلي - الفلسطيني في الميدان الاقتصادي، كما أوضح أيضا أسباب التفاوت الاقتصادي الفلسطيني، وقدم تحليلا مقارنا لاقتصاد اسرائيل واقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة. وقال إن إعلان المبادئ، الموقع في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ وبروتوكول العلاقات الاقتصادية بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، بوصفها ممثل الشعب الفلسطيني، الموقع في أيار/مايو الماضي، يرسيان أسس إقامة تعاون اقتصادي حقيقي ومشاريع مشتركة وعلاقة اقتصادية أكثر تكافؤا بين الطرفين عموما. وقال المتحدث إن من بين مجالات المنفعة المتبادلة فيما يتعلق بالتعاون الاسرائيلي - الفلسطيني في الميدان الاقتصادي مجال تطوير المشاريع المشتركة، وذلك أساسا في قطاع الصناعة التحويلية بمشاركة أو عدم مشاركة أطراف ثالثة.

٤٨ - ونظرا لأهمية الهياكل الأساسية المادية في البرنامج العام للاستثمار للضفة الغربية وقطاع غزة، ركزت المناقشات على عدة مسائل أساسية تتعلق بهذا العنصر، كان من بينها تضارب الأولويات فيما بين

المانحين وبين المانحين والسلطات الفلسطينية؛ والتأثير الضار للمستوطنات على اتصال وسلامة الأراضي التي ستقام عليها مرافق الهياكل الأساسية؛ وأهداف ومقاصد برنامج تنمية الهياكل الأساسية، وضرورة قيام السلطات الفلسطينية، إن لم يكن المانحون، بتوضيح هذه الأهداف والمقاصد؛ وضعف الهياكل الأساسية المؤسسية الفلسطينية في وجه المطالب الكثيرة والمتناقضة في بعض الأحيان.

٤٩ - وقيل في المناقشة التي تلت ذلك إن آفاق المشاريع المشتركة بين الفلسطينيين والاسرائيليين قد لا تكون عظيمة كما قد تكون سابقة لأوانها، رغم أنها توفر فوائد اقتصادية. ومع أن اسرائيل كانت، وقد تظل لبعض الوقت، السوق الأكبر بالنسبة للضفة الغربية وقطاع غزة، فإن إعادة علاقات الاقتصاد الفلسطيني مع جيرانه العرب الى طبيعتها قد تؤدي الى تغيير الصورة. والواقع أن المناقشات بشأن مجمل مسألة العلاقات مع الأردن ركزت على الروابط التاريخية والديموغرافية والاقتصادية والثقافية الهامة بين المجتمعين، وعبرت عن الثقة في تقوية هذه الروابط، مما يساعد على فتح أبواب الأسواق العربية وغيرها أمام الصادرات الفلسطينية.

المائدة المستديرة الثالثة - التجارة من أجل التنمية

الاحتياجات الفلسطينية وخيارات السياسة العامة

٥٠ - أدار اجتماع المائدة المستديرة السيد تيسير عبد الجابر الذي أعد أيضا موجزا للمناقشات.

٥١ - ركز العرض الذي قدمه السيد حازم الببلاوي، رئيس بنك تنمية الصادرات المصري، على العلاقات الاقتصادية الفلسطينية - العربية ولخص المتحدث الحالة الراهنة للاقتصاد الفلسطيني والاختلالات الهيكلية فيه، مثل اعتماده الكبير على المصادر الخارجية للعمالة، ودرجة التصنيع المنخفضة فيه بشكل غير عادي، واعتماده الكبير على اسرائيل في التجارة الخارجية، فضلا عن عدم كفاية الهياكل الأساسية والخدمات العامة. ولا بد للفلسطينيين من تحقيق استراتيجية طويلة الأجل للتنمية الاقتصادية في المستقبل من خلال الخيارات المتاحة لهم. وقد حدد السيد الببلاوي ثلاثة مجالات للتعاون الفلسطيني - العربي في الميدان الاقتصادي، هي التجارة، واليد العاملة، ورأس المال. وفي الفترة الانتقالية أيضا، يتعين على السلطة المدنية في قطاع غزة ومنطقة أريحا التصدي لمشاكل الهياكل الأساسية المادية والمؤسسية والاتجاهات الرئيسية للسياسة العامة. وخلال المرحلة الحالية التي يسودها السلام، ستتحقق التنمية الاقتصادية الفلسطينية في سياق التنمية الإقليمية.

٥٢ - ووصف السيد علاء الدين الشوا، مدير مركز موارد التنمية في غزة، نمط الصناعة التحويلية الذي نشأ في ظل الاحتلال، وطبيعة النشاطات الصناعية القائمة، فضلا عن الاستراتيجيات المؤسسية التي يمكن أن تعزز قدرة الشركات الفلسطينية على الانخراط في مثل هذه الأنشطة. وركز المتحدث على احتياجات الشركات المحلية من المساعدة التقنية، والتدريب، والوصول الى الأسواق والمعلومات. وقام مركز بحوث التنمية بإجراء بحوث على الصعيد دون القطاعي شملت أكثر من ٤٠٠ شركة صناعية في قطاع غزة في مجالات تصنيع المنتجات البلاستيكية وتجهيز الأغذية وصناعة النسيج والملبوسات والأشغال المعدنية. كما

حدد السيد الشوا وناقش بالتفصيل الأنواع الثلاثة العامة للشركات الفلسطينية: الشركات المرنة الصغيرة، التي يعمل لديها أقل من ١٠ عمال وتنتج مجموعة واسعة متنوعة من السلع الاستهلاكية المنخفضة الجودة، وشركات المقاولات من الباطن، وأكثرها يعمل على أساس التعاقد من الباطن مع شركات اسرائيلية؛ والشركات الكبيرة التي يعمل لديها ما بين ١٠٠-٢٠٠ عامل والتي تم إضفاء الصفة الرسمية على إدارتها، وإنتاجها، ووضعها القانوني، وترتيباتها الائتمانية، وصلاتها بموردي المواد والتكنولوجيا والأسواق. ويجب أن يكون النهج نحو عملية إحلال الواردات وتشجيع الصادرات مرنا وأن يرفع من قدرة شتى أنواع الشركات المحلية على دخول أسواق جديدة وتقوية وضعها في الأسواق التي كانت ناشطة فيها فعلا.

٥٣ - وتحدث السيد عيزرا سادان، ممثل هيئة البحوث الزراعية الاسرائيلية، مركزا على الأوضاع بالنسبة للتجارة الفلسطينية فتطرق الى الأنماط التجارية الحالية والسياسات التجارية قبل سنة ١٩٩٢، ومسألة الوصول الى الأسواق، والطرق المؤدية للأسواق. ففي أواخر الثمانينات، قدر الناتج القومي الإجمالي الفلسطيني بحوالي ٧٥٠ ٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة وكانت مساهمة السلع المصدرة لاسرائيل والأردن في الناتج القومي الإجمالي متواضعة، حيث بلغت ١٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وكانت المساهمة المتزامنة للمكافآت التي يحصل عليها سكان الأراضي المحتلة ممن يعملون في اسرائيل، الى القيمة المضافة من خدمات اليد العاملة للفلسطينيين المصدرة لاسرائيل، كبيرة للغاية، حيث بلغت ٧٦٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وإجمالاً، مثلت تجارة السلع والخدمات ثلث الناتج القومي الإجمالي الفلسطيني. وبالنظر الى سياسات اسرائيل تجاه الفلسطينيين، فإن من الضروري التمييز بين التجارة الزراعية وغير الزراعية. وقد اعتمدت سياسات اسرائيل المتعلقة بالتجارة الزراعية، داخليا وخارجيا، على ترتيبات غير سوقية تنطوي على ميزات في حصص الإنتاج والتسويق، مما أثر على الفلسطينيين والمنتجين الزراعيين الاسرائيليين الذين لا يتمتعون بميزات. ومنذ عام ١٩٦٨، كانت تجارة اسرائيل المباشرة في السلع غير الزراعية فيما يتعلق بالمصنعين الفلسطينيين الحاليين متحررة للغاية، حيث سمحت بدخول المنتجات والسلع الاستهلاكية والإنتاجية الفلسطينية الى السوق الاسرائيلية من غير حواجز ضريبية أو إدارية. وبلغ المعدل السنوي لنمو حجم السلع المتاجر بها مع اسرائيل ٢٣ في المائة خلال تلك الفترة. وفي العقد التالي، انخفض المعدل الى مستوى ثابت نتيجة لقيام اسرائيل بتطبيق سياسة الترخيص الهادفة الى عدم تشجيع الفلسطينيين من رجال الأعمال على المنافسة في السوق الاسرائيلية المحلية. وتم التخلي عن هذه السياسة في نهاية سنة ١٩٩١ ثم تم التوصل بعد ذلك الى اتفاق رسمي بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، مما أتاح للفلسطينيين فرصة الوصول بحرية الى سوق السلع المصنعة الاسرائيلية. وقد أكدت الورقة على ضرورة امتلاك القدرة على تحقيق الوصول المسموح به: القدرة على التفاوض بشأن المعاملات التجارية، وتجهيز وإرسال البضائع، وتسويق أصناف بعينها.

٥٤ - وتحدث السيد محمد القدوة، رئيس الغرفة التجارية الفلسطينية في قطاع غزة، عن دور غرف التجارة الفلسطينية في بناء الاقتصاد الفلسطيني الجديد. وأكد على ضرورة اتخاذ الخطوات التالية حتى يتسنى إقامة قاعدة لاقتصاد فلسطيني جديد: (أ) بناء ميناء بحري في غزة ومطارات مدنية في قطاع غزة والضفة الغربية؛ (ب) كفاءة التصدير والاستيراد الحر والمباشر للمنتجات؛ (ج) فتح الأسواق الأوروبية

أمام المنتجات الفلسطينية؛ (د) تشجيع الشركات الأوروبية على التعامل مع أصحاب المشاريع التجارية الفلسطينية؛ (هـ) كفالة منح المصارف والمؤسسات المالية الأخرى فرصة الوصول الى السوق الفلسطينية؛ (و) توفير القروض بفوائد منخفضة كجزء من مشاريع الدعم للمصدرين؛ (ز) إنشاء شركات تأمين فلسطينية؛ و (ح) إقامة تعاون من خلال اتفاقات مع البلدان المجاورة، بما في ذلك اسرائيل. ولخصت الورقة الدور الذي لعبته الغرفة التجارية الفلسطينية (قطاع غزة) في تشجيع الاستثمار وتعزيز التجارة. وينبغي تنسيق الجهود لتحقيق الأهداف التالية: (أ) إنشاء مصرف مركزي للمعلومات للغرفة التجارية الفلسطينية العشر في قطاع غزة والضفة الغربية؛ (ب) تنظيم برامج تدريب خاصة لرجال الأعمال الفلسطينيين؛ (ج) والأهم من ذلك، إنشاء مركز للتوحيد القياسي والمواصفات ومراقبة الجودة حتى يتسنى تصنيع منتجات طبقا للمواصفات المقبولة دوليا؛ (د) إنشاء مركز للتخطيط الاقتصادي الانمائي؛ و (هـ) العمل على إنشاء بنك تجاري وطني. وسوف يتوطد السلام في المنطقة بنجاح التنمية الاقتصادية. وقد دعيت البلدان المانحة الى التعامل رأسا مع السلطة الفلسطينية بغية كفالة تحقيق تقدم اقتصادي فلسطيني معجل.

٥٥ - وخلال المناقشات التي تلت ذلك، تم التأكيد على أن عملية السلم الجارية، بإنجازاتها السياسية، هيأت أيضا فرصة للتنمية الاقتصادية. وكان هناك اهتمام عظيم بالمسائل الاقتصادية داخل وخارج المنطقة، ولكن كان من المهم أيضا استثمار الزخم الذي خلفته عملية السلم. وقيل إن إقامة دولة فلسطينية لا يزال هو الهدف الرئيسي للفلسطينيين، وأن ذلك الهدف سيؤثر على القرارات الاقتصادية. وناقش المشاركون خيارات متعددة ترمي الى تعزيز التجارة والتعاون الإقليمي. وأشاروا الى حاجة الاقتصاد الفلسطيني الى الوصول الى الأسواق في المنطقة وفي أوروبا وفي الولايات المتحدة الأمريكية والبلدان الأخرى. حتى يزد من صادراته وينوع من علاقاته التجارية. وسيلعب القطاع الخاص دورا رئيسيا في هذا الصدد. وتم التأكيد على الحاجة الى المساعدة التقنية داخل المنطقة وخارجها. وأكد المشاركون على الأهمية الحاسمة للاستراتيجيات الجديدة في تشجيع التجارة. وأشار الى أن الفلسطينيين يودون أن يشاهدوا في علاقاتهم الاقتصادية مع اسرائيل أوضاعا متكافئة ومتبادلة وذات فائدة للطرفين، الأمر الذي لم يتحقق بعد في ظل الأوضاع القائمة.

دال - الجلسة الختامية

٥٦ - أكدت السيدة ليلي شهيد، المندوبة العامة لفلسطين لدى فرنسا والمراقبة الدائمة لفلسطين لدى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في البيان الذي أدلت به في ختام الحلقة الدراسية، على الأهمية الخاصة لهذا النوع من الاجتماعات بالنسبة للفلسطينيين. وأضافت أن عملية السلم الحالية تمثل فرصة للاشتراك في بناء مجتمع قائم على الاحترام المتبادل والإنصاف والعدل. وبإمكان الاسرائيليين والفلسطينيين الآن التخاطب بقدر من الحرية والمسؤولية السياسية وروح التحدي لم يكن متاحا في أي وقت مضى. وهذا أساس هام لتشكيل علاقة جديدة بين الطرفين. وكان التبادل الثري للأفكار والعمل الفكري الراقي في الحلقة الدراسية بمثابة مساهمة في ذلك الجهد.

٥٧ - وقال رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، في ملاحظاته الختامية، إن جزءاً هاماً، إن لم يكن أكثر الأجزاء أهمية، من الاتفاقات التي تم توقيعها في الشهور الماضية يتناول المسائل الحاسمة المتعلقة بالتنمية وبناء اقتصاد فلسطيني وإدماجه في سياق التنمية الإقليمية. لذلك، كرست الحلقة الدراسية بشكل رئيسي لمسألة التجارة والاستثمار، التي لها أهمية حاسمة في العملية المعقدة لبناء هيكل اقتصادي جديد. وقد هيأت الحلقة الدراسية للمشاركين فرصة لتبادل الآراء وإبداء وجهات نظر جديدة عن التحديات والصعوبات المرتقبة في المرحلة القادمة. وكان للتبرعات التي قدمتها الدول المانحة دور في تشجيع اللجنة التي أعربت عن تقديرها لهذه التبرعات. وقد كان لالتزام مجتمع المانحين في مؤتمر دعم السلام في الشرق الأوسط واستعداده لتوفير المساعدة للفلسطينيين في هذا المنعطف الهام من تاريخهم أهمية خاصة.

— — — — —